

اربعه ادها ان يقول لهما اغزليتي او يقول اغزلي لنفسك او يقول اغزلي لكون التوب
 لي ولك او قال اغزلي ولم يرد في الوجب الاول وهو اذا قال اغزلي لي كان الغزل للزوج
 وعليه اجر المسمى الملة وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لا يفتنطوع
 من حيث الظاهر وان اختلفت المرات غزلت باجره وقال الزوج لم اذكر الاجر
 كان القول قول الزوج مع اليقين ولو كان قال لهما اغزلي لنفسك كان القول قولها
 ويكون للزوج واهب القطن منها وان اختلفت فقال الزوج انما اذنت لك لغزلي
 لي وقالت المرأة لا بل قلت اغزلي لنفسك كان القول قول الزوج مع اليقين
 ولو كان للزوج قال لهما اغزلي لكونك التوب لي ولك كان الغزل للزوج وعليها
 ما لاجر المثل لان استاجرها بنقص الخارج فنفسه الاجارة ويجب اجر المثل
 كما لو وقع غزلا اليها يهايك ليحسبه بالنصف فان التوب يكون لصاحب الغزل وعليه
 اجر المثل ولو كان الزوج قال لهما اغزلي ولم يذكر شيئا كان الغزل للزوج ولا شيء
 عليه لا يفتن غزلت تبرعا من حيث الظاهر هذا كله اذا اذن لهما الغزل وان لم يفتن
 عن الغزل وغزلت بعد النهي كان الغزل لهما وعليها للزوج مثل قطعها لهما
 صارت عاصبة مستهلكة فمنه من كره نصيب حنظلة فممن فان الدقيق يكون للغاصب
 في قوله اي حنيفة رحمه الله وعليه مثل الحنظلة وان لم ياذن لهما ولم يفتن غزلت
 فهو علي وجهين ان كان الزوج بايع القطن كان الغزل لهما وعليه قطن للزوج
 لا يفتن غزلي القطن للتجارة وكان النهي تاجبا من حيث الظاهر ولم يكن
 بمنزلة ما لو خبزت من دقيق الزوج او طبخت فذبا لم يجره الزوج فان الطعام
 يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة وعن اي يوسف رحمه الله في المنتهي رجل
 اشترى قطعا وامراة ان تغزله فغزلت كان الغزل للزوج وان وضع القطن
 في بيته ولم يقبل شيئا فغزلت كان الغزل لهما ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام
 وضعه في بيته فاكلته المرأة وذكره صمام رحمه الله في موارد رجل غزل قطن
 عنده ثم اختلف فقال صاحب القطن غزلت باذني والغزل لي وقال
 الاخر غزلت بغير اذنك فالغزل لي ولك مثل قطنك كان القول قول

الجميع قول اي حنيفة واي يوسف رحمه الله ولو غصب جارية فمعت عنده او بيعت عنينا
 او حلت ونها وردد مع ارش العين ونقصان الحياض الجبل ينظر ان كان من الرضا
 فانه ينظر اليه ارش الجبل ونقصان عيبه الزنا فان كان عيب الزنا اكثر لا يرد شيئا وان كان
 ارش الجبل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا لان عيب الزنا قبح وعيب الجبل قد زال
 وان كان المعلن من زوج لا ضمان على الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك
 ولو ان المولى هو الذي اهدى ماتت عند الغاصب من ذلك المثل ومن غيره لا ضمان على
 الغاصب فيه ولو ان رجل اختصم في جارية واقام اعداءه عيب البينة ان ذا اليد غصب
 عنها الجارية توفت لذلك وقتا بعد وقتا الاول قاله في الثاني في قياس اي حنيفة رحمه الله على
 الغاصب قيمته للاول وفي قياس قول اي يوسف رحمه الله الجارية للاول ولا يضمن الغاصب
 للثاني شيئا غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فادى القيمة الي
 الاول بري عن الضمان وعن اي يوسف انه لا يبرأ لو ورد عين الغصب الثاني على
 الاول بري عند الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني لم يصح اقراره
 على المعضوب منه وكان للمعضوب منه ان الثاني الا ان يقيم الثاني البينة على
 ما ادعا وكذا لو كان الثاني غاصب المودوع الغاصب اذا تزوج بدراهم
 الغصب امراة او اشترى بها شيئا عن محمد رحمه الله انه يحل له الوطي وله المتاع به ولو
 كان الغصب عرضا اشترى بالعرض شيئا لا يحل له ان يبيع بالمشترى قبل اداء الثمن
 ولو تزوج امراة بالعرض المعضوب حل له وطبها رجل كسر عصي لرجل او حرف
 ثوبه من النقصان ولو كان الكسر فحسبا بان صار خطبا او قد لا يستغنى
 به منفعة العصيا وكان الحرف فاحسبا كان له ان يضمن القيمة والحرف الفاحش
 عند البعض ما ينقص الثمن نصف القيمة ولو شق الثوب يضمن كان له الثمن ان
 شاق منه النقصان وان شاق ثوب الثوب عليه وضمنه القيمة رجل غصب عبد لحسن
 الصوت وتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد معسرا يضمن
 ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا رجل غصب حمارا ففدله بغيره حتى اخذه
 صاحبه لغيره ولو غصب عصبلا فصار خلا عند مكال لصاحبه ان يضمنه واذا
 غزلت المرأة قطن زوجها فهو علي وجهه امان اذن لهما بالغزل فهو علي وجهه